- **الجمهورية – الجمعة 24.03.2017**
  - النفط يرتفع مع خفض إمدادات السعودية لأميركا

التفاصيل:

النفط يرتفع مع خفض إمدادات السعودية لأميركا

ارتفعت أسعار النفط بدعم من انخفاض الصادرات السعودية إلى الولايات المتحدة، لكن الأسواق عموماً تظل تحت ضغط جراء وفرة معروض الوقود.

وزاد خام القياس العالمي مزيج برنت في العقود الآجلة تسعة سنتات عن الإغلاق السابق ليصل إلى 50.65 دولار للبرميل. وارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي في العقود الآجلة 15 سنتا إلى 47.85 دولار للبرميل.

ويتجه برنت لتكبد خسارة أسبوعية تقارب 2.1 %، بينما يتجه الخام الأميركي للهبوط نحو 1.9.%

وقال تجار إن الزيادة جاءت بعدما قالت السعودية إن صادراتها من الخام إلى الولايات المتحدة ستنخفض بنحو 300 ألف برميل يوميا بين شباط وآذار.

لكن الصادرات السعودية إلى عدد آخر من كبرى المناطق المستهلكة للخام تظل مرتفعة رغم جهود منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) بالتعاون مع منتجين خارجها مثل روسيا لخفض الإنتاج بواقع 1.8 مليون برميل يومياً خلال النصف الأول من العام.

وأظهرت بيانات تومسون رويترز ايكون أن شحنات أوبك إلى آسيا، أكبر المناطق المستهلكة للنفط وأسرعها نموا، بلغت 17.6 مليون برميل يوميا في آذار لترتفع أكثر من خمسة بالمئة منذ كانون الثاني حين بدأ سريان اتفاق خفض الإنتاج رسمياً في علامة على أن أوبك تستثني عملاءها الرئيسيين من تخفيضات الإمدادات.

ويقول التجار إن أسعار النفط معرضة لتسجيل المزيد من الانخفاض ما لم تمدد "أوبك" اتفاق الخفض بعد حزيران أو تطبق تخفيضات أكبر.

- **المستقبل – الجمعة 24.03.2017**
  - لقاء حواري في معراب بحضور عدد كبير من الشخصيات - جعجع: لن نترك أي فساد يتسرب الى قطاع النفط والغاز

التفاصيل:

لقاء حواري في معراب بحضور عدد كبير من الشخصيات - جعجع: لن نترك أي فساد يتسرب الى قطاع النفط والغاز

نظم حزب القوات اللبنانية في معراب لقاءً حوارياً تحت عنوان «النفط والغاز في لبنان: إدارة سليمة... غدٌ واعد»، الذي يأتي في سياق استتباع المؤتمر الأول الذي عُقد العام الفائت تمحور حول: «تعزيز الشفافية في قطاع النفط والغاز في لبنان».

وحضر اللقاء، الذي استُهل بالنشيدين اللبناني والقواتي وقدمته الإعلامية جيسي طراد قسطون، رئيس حزب القوات سمير جعجع، الرئيس ميشال سليمان ممثلاً بالنائب السابق جواد بولس، وزير الدولة لشؤون مكافحة الفساد نقولا توينى، النواب: نبيل دو فريج، جوزف المعلوف، باسم الشاب، نعمة الله ابي نصر، عماد الحوت، كاظم الخير، النائب علي عسيران ممثلاً بالدكتور داوود رعد، الوزير السابق مروان شربل، تيمور وليد جنبلاط ممثلاً بعضو مجلس قيادة الحزب التقدمي الاشتراكي جهاد زهيري، وشخصيات سياسية، ديبلوماسية، اقتصادية، وإعلامية.

بعد فيلم قصير عن المؤتمر الأول، تحدث رئيس القوات فقال «إن قطاع النفط والغاز هو القطاع الأكثر حساسية في لبنان، والأرقام الجديدة تُشير الى أن الاحتياط يُقدر بنحو 600 مليار دولار، لذا لا يمكننا أن نسامح أنفسنا في حال عاث الفساد أو الهدر في هذا القطاع الحيوي، فنحن اليوم داخل الحكومة وسنراقب جيداً ولن نترك أي فساد يتسرب الى هذا القطاع». وإذ أمل «تعاون الجميع من أجل الوصول الى النتيجة المطلوبة»، تمنّى جعجع «أن نستخرج النفط والغاز في لبنان بطرق سليمة ومن دون أي فساد».

بعدها، ألقى رئيس وحدة الشؤون القانونية في هيئة إدارة البترول في لبنان غابي دعبول كلمة وزير الطاقة والمياه سيزار أبي خليل، فقال إن مقولة التسرّع في إقرار المرسومين الخاصين بالنفط غير صحيحة، إذ إنّ هذين المرسومين تمت دراستهما على مدة ولاية ثلاث حكومات متتالية شاركت فيها معظم الأحزاب اللبنانية.

وأشار الى أنّ الحكومة في جلستها الثانية أعلنت نيّة لبنان الانضمام الى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، لكي يكون لبنان الدولة الوحيدة في العالم، التي تعلن انضمامها الى مبادرة الشفافية وذلك قبل بدء الأنشطة البترولية فيها. وقال: «لا بدّ لنا أن نُعلن للعالم أجمع أنّ لبنان قد عاد على الخارطة البترولية في منطقة الحوض المشرقي للبحر الأبيض المتوسط، وهذا ما أكدّه بالأمس المشاركون في مؤتمر شرق المتوسط للغاز الذي انعقد في قبرص، وقد كان لهيئة إدارة قطاع البترول مشاركة بناءة فيه، حيث أبرزت بعض البيانات التي يظهر من خلالها احتمال وجود البترول في الرقع التي طرحناها للمزايدة. ومن هنا نؤكد لكم أننا سنبقى متمسكين في حقوقنا الكاملة في مياهنا البحرية، وسنواظب على دعوة الشركات العالمية المنقبة عن النفط الى الاشتراك في دورة التراخيص الأولى التي سيُقفل باب المزايدة فيها في 15 أيلول 2017».

وشدد على أن «وزارة الطاقة والمياه وهيئة إدارة قطاع البترول توليان موضوع الشفافية أهمية قصوى، مؤكداً تمسك الوزارة والهيئة بمشروع القانون المطروح من قبل النائب معلوف، والدعوة الى إقراره في أقرب وقت ممكن. أضاف «إننا نؤكد اتّباع إجراءات شفافة في مرحلة تقويم عروض المزايدة والحرص على إظهار النتيجة على مقدار عالٍ من الشفافية، لأنّه إذا كان دفتر الشروط ينص على إجراءات صدور النتيجة وكيفية عرضها على مجلس الوزراء لاتخاذ القرار بتلزيم الفائز ومنحه رخصة نفطية حصرية، فمن الطبيعي أن نتّبع في كل ذلك إجراءات منشورة في الجريدة الرسمية واضحة وعلنية».

وتابع «أمّا بالنسبة الى اتفاقية الاستكشاف والإنتاج فقد تمّ نشرها في الجريدة الرسمية وأصبحت معروفة من العموم، وهي غير قابلة للتفاوض وهناك من يقول إنّها لا تزال سرية». وختم مطالباً «باستتباع إجراءات الشفافية بمواصلة العمل الذي بدأته الهيئة ووزارة المالية، على وضع مسودة قانون الصندوق السيادي ودقائق العمل في هذا الصندوق، حتى نعطي منذ الآن إشارات إيجابية حول إدارة هذه الثروة في المستقبل، والمحافظة عليها للأجيال المقبلة».

أما النائب جوزف المعلوف فتمحورت مداخلته حول موضوع الحوكمة في النفط والغاز واقتراح قانون تعزيز الشفافية في القطاع.

ثم قدم رئيس مجلس إدارة هيئة إدارة قطاع البترول وسام شباط عرضاً أبرز فيه بيانات ناجمة عن المسوحات الزلزالية في الرقع (البلوكات) المعروضة للمزايدة في دورة التراخيص الأولى والتي تبيّن احتمالات واعدة لاكتشاف النفط والغاز في هذه الرقع.

كما عرض شباط لخارطة الطريق المتعلقة بدورة التراخيص الأولى والإجراءات التي تقوم بها هيئة إدارة قطاع البترول خلال دورة التأهيل المسبق الثانية للشركات الراغبة في الاشتراك في دورة التراخيص الأولى، وإجراءات قبول عروض المزايدة من الشركات وتقويم هذه العروض واتخاذ القرار بإعلان الشركات الفائزة وإرسال هذه النتائج الى مجلس الوزراء الذي يعود له اتخاذ قرار التلزيم، بالإضافة الى معايير الشفافية التي ستتبعها الهيئة في كل هذه المراحل.
واختُتم اللقاء بحوار ونقاش بين المشاركين حول كيفية تأمين الإدارة السليمة لقطاع النفط التي يجب أن تتميز بالنزاهة والشفافية نظراً لأهميته في إنقاذ لبنان من كبوته المالية والحفاظ على استمراريته للأجيال القادمة.

- **الديار – الجمعة 24.03.2017**
  - اندلاع أزمة بنزين لدى أغنى دول العالم بالنفط

التفاصيل:

اندلاع أزمة بنزين لدى أغنى دول العالم بالنفط
واجهت أغنى دول العالم في احتياطي النفط "فنزويلا"، يوم الأمس الخميس، أزمة في نقص مادة البنزين، حيث اصطفت طوابير ضخمة من السيارات للحصول على هذه المادة في محطات الوقود.
ووفقا لموقع "Nacional"، إن العديد من محطات الوقود لم تقم بفتح أبوابها أبدا لعدم وجود مادة البنزين لديهم، حيث من أصل 290 محطة بنزين في العاصمة الفنزويلية، كراكاس، تم افتتاح 200 محطة فقط.
حاولت السلطات، وسط التوترات المتزايدة، تهدئة السكان، حيث غرد نائب رئيس شركة النفط الوطنية الفنزويلية إسماعيل سيرانو، قائلا "لدينا ما يكفي من الوقود في المصافي"، وأعلن أن النقص بالوقود مؤقت ويعود إلى مشاكل في التوصيل البحري.

- **النهار – الجمعة 24.03.2017**
  - النفط يرتفع من أقل مستوى في 4 أشهر

التفاصيل:

النفط يرتفع من أقل مستوى في 4 أشهر
ارتفعت أسعار النفط من أدنى مستوياتها في أربعة أشهر أمس، لكن التعافي يتسم بالحذر في ظل قلق المستثمرين من أن تخفيضات المعروض التي تقودها «أوبك» ودول منتجة غير أعضاء لم تنجح حتى الآن في تقليص مخزونات الخام الأميركية المرتفعة عند مستويات قياسية.
وسجل خام القياس العالمي «برنت» 50.84 دولار للبرميل بزيادة 20 سنتاً عن الإغلاق السابق ومنتعشاً من 49.71 دولار المسجل أول من أمس وهو أقل سعر منذ 30 تشرين الثاني (نوفمبر) عندما أعلنت «أوبك» خطط خفض الإنتاج. وزاد الخام الأميركي الخفيف 20 سنتاً إلى 48.24 دولار.

لكن «برنت» ما زال دون أعلى مستوى للعام فوق 58 دولاراً الذي سجله بعد فترة وجيزة من 1 كانون الثاني (يناير)، عندما بدأ تنفيذ اتفاق منظمة البلدان المصدرة للبترول والمنتجين غير الأعضاء على خفض الإمدادات 1.8 مليون برميل يومياً. واستمر ارتفاع المخزونات العالمية منذ ذلك الحين.
وأظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية أول من أمس قفزة فاقت التوقعات بمخزونات الولايات المتحدة بلغت خمسة ملايين برميل الأسبوع الماضي لتصل إلى 533.1 مليون برميل.
وأظهرت بيانات أمس أن السعودية حافظت على موقعها كأكبر مورد للنفط إلى الصين في شباط (فبراير)، بعد شهرين من بدء خفض إنتاج أوبك مع ارتفاع الشحنات الآتية من المملكة خمسة في المئة على أساس يومي مقارنة بمستواها في كانون الثاني.
ووفق بيانات الإدارة العامة للجمارك الصينية، استوردت الصين 4.77 مليون طن من النفط الخام من السعودية توازي نحو 1.24 مليون برميل يومياً خلال شباط. وهذا ارتفاع من 1.18 مليون برميل يومياً استوردتها الصين من المملكة الشهر الماضي. لكن واردات الصين من السعودية هبطت 12.9 في المئة في شباط مقارنة بالفترة نفسها قبل عام.
وكانت روسيا ثاني أكبر مورد للصين بشحنات حجمها 4.29 مليون طن توازي 1.12 مليون برميل يومياً، بزيادة 4.5 في المئة عن مستواها قبل عام و3.7 في المئة مقارنة بمستوى الواردات في كانون الثاني البالغ 1.08 مليون برميل يومياً. وأظهرت البيانات أن أنغولا جاءت في المركز الثالث، مع انخفاض صادراتها 32 في المئة إلى معدل يقل قليلاً عن 850 ألف برميل يومياً.

- **الحياة – الجمعة 24.03.2017**
  - النفط يرتفع من أقل مستوى في 4 أشهر

التفاصيل:

النفط يرتفع من أقل مستوى في 4 أشهر
ارتفعت أسعار النفط من أدنى مستوياتها في أربعة أشهر أمس، لكن التعافي يتسم بالحذر في ظل قلق المستثمرين من أن تخفيضات المعروض التي تقودها «أوبك» ودول منتجة غير أعضاء لم تنجح حتى الآن في تقليص مخزونات الخام الأميركية المرتفعة عند مستويات قياسية.
وسجل خام القياس العالمي «برنت» 50.84 دولار للبرميل بزيادة 20 سنتاً عن الإغلاق السابق ومنتعشاً من 49.71 دولار المسجل أول من أمس وهو أقل سعر منذ 30 تشرين الثاني (نوفمبر) عندما أعلنت «أوبك» خطط خفض الإنتاج. وزاد الخام الأميركي الخفيف 20 سنتاً إلى 48.24 دولار.
لكن «برنت» ما زال دون أعلى مستوى للعام فوق 58 دولاراً الذي سجله بعد فترة وجيزة من 1 كانون الثاني (يناير)، عندما بدأ تنفيذ اتفاق منظمة البلدان المصدرة للبترول والمنتجين غير الأعضاء على خفض الإمدادات 1.8 مليون برميل يومياً. واستمر ارتفاع المخزونات العالمية منذ ذلك الحين.
وأظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية أول من أمس قفزة فاقت التوقعات بمخزونات الولايات المتحدة بلغت خمسة ملايين برميل الأسبوع الماضي لتصل إلى 533.1 مليون برميل.
وأظهرت بيانات أمس أن السعودية حافظت على موقعها كأكبر مورد للنفط إلى الصين في شباط (فبراير)، بعد شهرين من بدء خفض إنتاج أوبك مع ارتفاع الشحنات الآتية من المملكة خمسة في المئة على أساس يومي مقارنة بمستواها في كانون الثاني.
ووفق بيانات الإدارة العامة للجمارك الصينية، استوردت الصين 4.77 مليون طن من النفط الخام من السعودية توازي نحو 1.24 مليون برميل يومياً خلال شباط. وهذا ارتفاع من 1.18 مليون برميل

يومياً استوردتها الصين من المملكة الشهر الماضي. لكن واردات الصين من السعودية هبطت 12.9 في المئة في شباط مقارنة بالفترة نفسها قبل عام.
وكانت روسيا ثاني أكبر مورد للصين بشحنات حجمها 4.29 مليون طن توازي 1.12 مليون برميل يومياً، بزيادة 4.5 في المئة عن مستواها قبل عام و3.7 في المئة مقارنة بمستوى الواردات في كانون الثاني البالغ 1.08 مليون برميل يومياً. وأظهرت البيانات أن أنغولا جاءت في المركز الثالث، مع انخفاض صادراتها 32 في المئة إلى معدل يقل قليلاً عن 850 ألف برميل يومياً.

- **جريدة الجريدة – الجمعة 24.03.2017**
  - برميل النفط الكويتي يرتفع ليبلغ 47.45 دولار
  - تمديد اتفاق «أوبك» لخفض الإنتاج لن يكون سهلاً

التفاصيل:

برميل النفط الكويتي يرتفع ليبلغ 47.45 دولار
ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 12 سنتا في تداولات امس الخميس ليبلغ 47ر45 دولار أمريكي مقابل 47ر33 دولار للبرميل في تداولات الاربعاء الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.
وفي الاسواق العالمية انخفضت أسعار النفط أمس في ظل قلق المستثمرين من أن تخفيضات المعروض التي تقودها (أوبك) لم تنجح حتى الآن في تقليص مخزونات الخام الأمريكية المرتفعة عند مستويات قياسية.
وانخفض سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت ثمانية سنتات ليصل عند التسوية الى مستوى 50ر56 دولار كما انخفض الخام الأمريكي الخفيف 34 سنتا ليصل إلى مستوى 47ر70 دولار.

تمديد اتفاق «أوبك» لخفض الإنتاج لن يكون سهلاً
يحاول منتجو «أوبك»، خصوصاً السعودية (التي تحملت عبء الحصة الأكبر من الخفض) الحفاظ على الحصص السوقية، لاسيما في آسيا، بينما يقيمون صادراتهم لوجهات أخرى، سعياً إلى الامتثال لاتفاق الحد من الإنتاج.
خضعت أسعار النفط على مدار الستة أشهر الماضية بشكل كبير لتحركات منظمة «أوبك»، بداية من الحديث عن احتمالات التوصل إلى اتفاق، ثم إبرام اتفاق بالفعل لخفض الإنتاج وإعادة التوازن في السوق، بحسب تقرير لموقع «أويل بريس».
وينص الاتفاق بوضوح على خفض إنتاج أعضاء المنظمة، لكن وزير النفط العراقي جبار اللعيبي كانت له تصريحات مغايرة مؤخراً، حيث أكد أن الصادرات تشكل أساس خطة الخفض لا الإنتاجية.
وبطبيعة الحال انخفاض الصادرات هو نتيجة ثانوية منطقية من جراء كبح الإنتاج، لكن كل عضو من أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط سيشعر بآثار مختلفة نتيجة هذا الاتفاق.

طلب محلي
وكل دولة لها طلبها المحلي القائم على التعداد السكاني ونسبة النفط ومنتجاته المستخدمة في

مزيج الطاقة وتوليد الكهرباء، إلى جانب ذلك، فكل عضو له عملاؤه المميزون وخططه، للحفاظ أو تعزيز حصته السوقية العالمية.

المفهوم العراقي للاتفاق «عقبة جديدة»
- خفض الصادرات بدلا من الإنتاج سيضر مصدري النفط بشدة، لذا كان جليا لماذا اختارت المنظمة الحد من الإنتاج بدلا من الصادرات، بهدف كبح المعروض وتأمين دخل ثابت للمنتجين.
- يحاول منتجو «أوبك» خصوصا السعودية (التي تحملت عبء الحصة الأكبر من الخفض) الحفاظ على الحصص السوقية، لاسيما في آسيا، بينما يقيمون صادراتهم لوجهات أخرى سعيًا للامتثال لاتفاق الحد من الإنتاج.
- لم تستخدم المنظمة لفظ «صادرات» قط في أي اتفاق لخفض الإنتاج، لأن كبح الصادرات يعني تراجع حصتها السوقية، وهو بالتبعية يعني تراجع نفوذها في التحكم بالأسعار العالمية.
- لكن العراق في وضع فريد، إذ يجب عليه أولا التعامل مع الأكراد والشركات الدولية التي أبرم معها اتفاقيات إنتاج صاحبها عقوبات عدة، لهذا السبب لا تملك بغداد السيطرة على إنتاجها مقارنة بباقي البلدان.
- لذا فإن استخدام بيانات الصادرات بدلا من الإنتاج تظهر العراق ملتزما بمعدلات أعلى، رغم أن الصادرات ليست تحت سيطرة الحكومة بشكل كامل حتى، لكن إظهار الامتثال للاتفاق مهم للسوق.

خداع البيانات
- السبب الآخر لتفضيل العراق خفض الصادرات هو أن عملية الخفض تلك مخادعة بعض الشيء، فعادة ما تكون البيانات متضاربة حول حجم الشحنات وجداول النقل، ومن الصعوبة البالغة قياس المبيعات الخارجية من النفط لكل عضو.
- في المقابل، بيانات الإنتاج تكون موجزة في تقرير الأسواق الشهري لـ»أوبك»، بعضها مباشر والبعض الآخر عن مصادر ثانوية، بينما البيانات المتوافرة عن الصادرات أقل شفافية، لاسيما في حالة العراق الذي يملك صادرات شمالية وجنوبية.

بيانات
- أظهرت بيانات لـ«بلومبيرغ» بلوغ صادرات العراق 3.85 ملايين برميل يوميا خلال فبراير، ما يعني أنها أكثر بنحو 39 ألف برميل يوميا عن مستواها في يناير.
- في أكتوبر عام 2016، قدرت صادرات العراق النفطية بـ3.89 ملايين برميل يوميًا، فحتى لو كانت «السلة المرجعية» التي تستند لها «أوبك» في تقييم الامتثال لخطتها هي الصادرات، فإن الالتزام العراقي ضعيف جدا.
- لكن بعيدا عن الصيغة التي قام عليها الاتفاق، ستعني الرسالة الفعلية له في هذه الحالة اضطلاع المنظمة بنفسها في زيادة المعروض، ومع ذلك تقبل السوق رسالة «التوازن» واستقرت الأسعار أعلى 50 دولارا لثلاثة أشهر. ضرورة التمديد وصعوبة

التوافق
- الامتثال الهائل المدعوم بالدور السعودي الكبير في عملية الخفض، أسهم في تزايد الثقة في المنظمة، وتقريبا كل أعضاء المنظمة يمتثلون بشكل كامل أو حتى بأكثر، بينما البعض يرى أن الخطة ترتكز على الصادرات فقط.
- تراجعت مكاسب الأسعار مع نمو الإنتاج الصخري الأميركي مجدداً، ومحت تقريبًا جميع مكاسبها عقب الاتفاق، وهنا وجهت رسالة للمنظمة مفادها أنها ربما قللت من قدرات قطاع النفط الصخري في الولايات المتحدة مجددا.

- تؤكد «أوبك» في الوقت الراهن الامتثال الكامل لكل الموقعين على الاتفاق، وترتفع الأسعار في كل مرة تتحدث عن احتمال تمديد أجل الخطة، بينما يبدو أن السعودية سئمت تحمل العبء عن الأعضاء المتهاونين.

تقديرات
- وفقًا لتقديرات «أوبك»، وصلت المخزنات النفطية التجارية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في يناير إلى 278 مليون برميل فوق متوسط الخمس سنوات، وإذا لم يمدد الاتفاق فسيصعب خفض هذا الفائض قريبا.
- إلى جانب ذلك سيكون من الصعب إقناع العراق بأن الاتفاق يرتكز أساسا على الإنتاج لا الصادرات، وربما التركيبة المتنوعة للعلاقات بين الأعضاء تؤثر في الأمر، وفي نهاية المطافن فحتى تمديد الاتفاق يهدد الحصة السوقية للمنظمة.

- **الحزيرة – الجمعة 24.03.2017**
  - مؤسسة النفط الليبية تعلن ارتفاع الإنتاج - إنتاج ليبيا قبل عام 2011 كان 1.6 مليون برميل يوميا

التفاصيل:

مؤسسة النفط الليبية تعلن ارتفاع الإنتاج - إنتاج ليبيا قبل عام 2011 كان 1.6 مليون برميل يوميا

قالت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا إن إنتاج البلاد من النفط عاود الارتفاع إلى 700 ألف برميل يوميا بعد انتهاء القتال في ميناءي السدرة وراس لانوف النفطيين.
وقال رئيس مجلس إدارة المؤسسة مصطفى صنع الله في بيان صدر أمس الأربعاء إن "إنتاجنا اليوم 700 ألف برميل، ونعمل بكل جد من أجل الوصول إلى 800 ألف برميل قبل نهاية أبريل (نيسان) 2017، وسنصل إن شاء الله إلى 1.1 مليون برميل في أغسطس (آب) القادم".
وكان صنع الله قد صرح قبل أيام بأن المؤسسة تنسق مع القوات التي يقودها اللواء الليبي المتقاعدخليفة حفتر التي تسمى "الجيش الوطني الليبي"، وأنها لا تتوقع أن تمنعها القوات من إدارة العمليات في ميناءي السدرة وراس لانوف.
وذكر المسؤول الليبي في بيان سابق أن المؤسسة الوطنية للنفط -ومقرها طرابلس- تتبع حكومة الوفاق الوطني في طرابلس وفي الوقت نفسه لمجلس النواب المنعقد في طبرق شرقي ليبيا.
وقد استعادت قوات حفتر مؤخرا السيطرة على الميناءين الرئيسيين الواقعين في منطقة الهلال النفطي بعدما سيطرت عليهما سرايا الدفاع عن بنغازي لمدة 111 يوما.
وسلمت سرايا الدفاع عن بنغازي الميناءين آنذاك إلى حرس المنشآت النفطية التابع لحكومة الوفاق. وقد انخفض إنتاج ليبيا من النفط أثناء القتال إلى نحو 600 ألف برميل يوميا.
ويعود العاملون تدريجيا إلى مواقعهم في ميناءي السدرة وراس لانوف. ويُتوقع تحميل سفينة بشحنة من النفط في السدرة يوم السبت أو الأحد المقبل، وفقا لمصادر ملاحية.
ولا يزال إنتاج ليبيا أقل بكثير من مستواه قبل ثورة عام 2011 إذ كانت تنتج 1.6 مليون برميل يوميا.

- **صحيفة الاقتصادية – الجمعة 24.03.2017**
  - محللون: السعودية توازن بين خفض الإنتاج النفطي وحماية الحصص السوقية
  - كبار مشتري الغاز المسال في العالم يتحالفون لتحسين شروط العقود
  - النفط يرتفع مع خفض إمدادات السعودية لأمريكا رغم استمرار تخمة المعروض

التفاصيل:

محللون: السعودية توازن بين خفض الإنتاج النفطي وحماية الحصص السوقية

أشاد محللون بالسياسات النفطية السعودية المتوازنة التي حافظت على مستوى الإمدادات عند عشرة ملايين برميل يوميا على الرغم من الالتزام الكامل بتنفيذ حصة خفض الإنتاج وفق اتفاق فيينا الذي جمع دول أوبك والمنتجين المستقلين، مشيرين إلى احتفاظ السعودية الشهر الماضي بصدارة مصدري النفط إلى الصين وحماية حصصها السوقية في إطار منافسة شرسة يقودها الإنتاج الأمريكي الذي تسبب في إضعاف تأثيرات اتفاق خفض الإنتاج نسبيا.

في المقابل، كشفت وكالة بلاتس الدولية لمعلومات الطاقة أن منطقة الشرق الأوسط أصبحت أحد أهم مراكز الطلب على الغاز المسال وأن هذا الطلب ينمو بشكل مطرد ومستدام وذلك على عكس ما كان معروفا عن المنطقة في السابق من كونها مصدرا للصادرات من الغاز المسال وبالتحديد من قطر.

وأضافت وكالة بلاتس – في أحدث تقاريرها – أن الكويت والإمارات ودولا أخرى استوردت في عام 2014 نحو 6.1 مليار قدم مكعبة من الغاز، وفي عام 2016 بلغت واردات المنطقة 24.5 مليار قدم مكعبة، بنمو يبلغ أربعة أضعاف، وذلك بسبب زيادة الشحنات إلى المستوردين التقليديين وصعود الوافدين الجدد من المنتجين إلى السوق، مشيرة إلى أن بعض بلدان المنطقة ستصبح مقاصد استيراد رئيسية في السنوات القليلة المقبلة .

إلى ذلك، قال لـ "الاقتصادية"، الدكتور فيليب ديبيش رئيس المبادرة الأوروبية للطاقة، "إن كبار المنتجين في "أوبك" على رأسهم السعودية يحاولون تحقيق التوازن بين الالتزام باتفاق خفض الإنتاج وبين الحفاظ على وجودهم القوي في عديد من الأسواق الرئيسية خاصة في وسط آسيا، ولذا كان من الطبيعي أن نجد السعودية تحافظ على مركزها كأكبر المصدرين إلى أسواق الصين وفق إحصائيات الشهر الماضي، وذلك على الرغم من تنفيذها لخفض أكبر من الحصة المقررة لها في اتفاق خفض الإنتاج.

وأضاف ديبيش أن "سعر النفط الخام يخوض صراعا قويا وصعبا مع حجم المخزونات الذي يشهد ارتفاعا متواليا وتسجيل مستويات قياسية غير مسبوقة، ما دفع أسعار النفط الخام إلى أدنى مستوى في أربعة أشهر"، متوقعا أن يعمل المنتجون حثيثا في الأشهر المتبقية من اتفاق خفض الإنتاج على إنقاذ فاعليته ودفعه إلى مقاومة ضغوط العوامل السلبية، ومن أبرز الخيارات المطروحة في هذا الصدد تمديد العمل بالاتفاقية إلى ستة أشهر جديدة.

من جانبه، أوضح لـ "الاقتصادية"، أندرياس جيني مدير شركة "ماكسويل كوانت" للخدمات النفطية، أن عودة الأسعار المنخفضة إلى النفط ستزيد الأعباء مجددا على موازنات الدول المنتجة وعلى الاستثمارات، مشيرا إلى أن هذه الحالة ستستمر ما دامت وفرة الموارد طاغية على السوق ولحين تعافي الطلب إلى المستويات التي تحقق التوازن المطلوب.

ونوه جيني بأن اقتصاديات الدول المنتجة يجب ألا تحيد أبدا عن خطط التنوع الاقتصادي مع العمل على تقليل الاعتماد على النفط الخام إلى جانب زيادة الكفاءة في الإنتاج والتشغيل، مشيرا إلى أن الناتج القومي في أغلب الدول العربية تراجع بنحو 10 في المائة في العام الماضي بسبب تراجع أسعار النفط، كما أن صندوق النقد الدولي حث عددا من دول "أوبك" على سرعة إجراء إصلاحات مالية وهيكلية وضرورة جذب الاستثمار الأجنبي للتغلب على ظروف سوق الطاقة في السنوات الأخيرة.

من ناحيته، يقول لـ "الاقتصادية"، لويس ديل باريو المحلل في مجموعة بوسطن المالية في إسبانيا، "إن بعض دول "أوبك" المعفاة من اتفاق خفض الإنتاج تسارع في زيادة إنتاجها للتغلب على الصعوبات الاقتصادية خاصة ليبيا التي أعلنت أنها ستعود إلى إنتاج مليون برميل يوميا بحلول آب (أغسطس) المقبل مقابل 600 ألف برميل حاليا، ما سيعزز حالة تخمة المعروض الحادة في الأسواق الناتجة في الأساس عن نشاط الإنتاج الأمريكي مجددا."
وأضاف باريو أن "الإنتاج السعودي - رغم الوفاء بكامل حصص الخفض وفق الاتفاق بين "أوبك" والمستقلين – إلا أنه على الأرجح سيستقر عند مستوى نحو عشرة ملايين برميل يوميا حيث سيحقق التوازن بين تقليص المعروض والحفاظ على الحصص السوقية"، لافتا إلى أن التخفيضات الكبيرة لدول "أوبك" قد لا تحقق النتائج المرجوة منها في تعافي الأسعار حيث ستستفيد من ذلك بشكل أساسي شركات النفط الصخري الأمريكي.
وكانت أسعار النفط الخام قد مالت أمس إلى الارتفاع على استحياء في الأسواق الدولية بعد موجة انخفاضات حادة سابقة لكن السوق ما زالت تحت وطأة ارتفاع المخزونات النفطية إلى مستويات قياسية واستمرار تزايد أنشطة الحفر وتدفق الإنتاج الأمريكي، ما عزز حالة تخمة المعروض وجدد المخاوف من تباطؤ الوصول إلى حالة التوازن المنشودة.
وكان شهر كانون الثاني (يناير) الماضي قد شهد أعلى حالات التفاؤل بتعافي السوق وذلك عقب بدء دول "أوبك" التعاون مع المنتجين المستقلين في تطبيق اتفاق خفض الإنتاج الذي يقلص المعروض النفطي العالمي بنحو 1.8 مليون برميل يوميا إلا أن الأسعار بعد أن بلغت نحو 58 دولارا للبرميل عادت مرة أخرى إلى الإنخفاض بسبب غزارة الإنتاج الأمريكي وزيادة إنتاج دول أوبك المعفاة من الاتفاقية، ما دفع المخزونات النفطية إلى تسجيل مستويات جديدة من الارتفاعات القياسية.
وتدور التساؤلات في السوق حاليا حول مدى قدرة دول "أوبك" والمنتجين المستقلين خاصة روسيا على إعادة الزخم إلى الاتفاق واستعادة التأثيرات الإيجابية الواسعة التي حققها في يناير الماضي وذلك قبل 24 ساعة من انطلاق الاجتماع الثاني للوزراء الخمسة أعضاء لجنة مراقبة اتفاق خفض الإنتاج في الكويت برئاسة عصام المرزوق وزير النفط الكويتي ونظيره الروسي ألكسندر نوفاك.
وارتفعت أسعار النفط من أدنى مستوياتها في أربعة أشهر أمس لكن التعافي يتسم بالحذر في ظل قلق المستثمرين من أن تخفيضات المعروض التي تقودها "أوبك" لم تنجح حتى الآن في تقليص مخزونات الخام الأمريكية المرتفعة عند مستويات قياسية.
وبحسب "رويترز"، فقد سجل خام القياس العالمي برنت 50.84 دولار للبرميل بزيادة 20 سنتا عن الإغلاق السابق ومنتعشا من 49.71 دولار المسجل أمس الأول وهو أقل سعر منذ 30 تشرين الثاني (نوفمبر) عندما أعلنت "أوبك" خطط خفض الإنتاج.
وزاد الخام الأمريكي الخفيف 20 سنتا إلى 48.24 دولار، لكن برنت ما زال دون أعلى مستوى للعام فوق 58دولارا الذي سجله بعد فترة وجيزة من أول كانون الثاني (يناير) عندما بدأ تنفيذ اتفاق منظمة البلدان المصدرة للبترول والمنتجين غير الأعضاء في "أوبك" على خفض الإمدادات 1.8 مليون برميل يوميا.
واستمر ارتفاع المخزونات العالمية منذ ذلك الحين، وأظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية قفزة فاقت التوقعات بمخزونات الولايات المتحدة بلغت خمسة ملايين برميل الأسبوع الماضي لتصل إلى 533.1 مليون برميل.
ارتفعت مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة بشكل حاد الأسبوع الماضي، مع زيادة إنتاج المصافي، بينما تراجعت مخزونات البنزين ونواتج التقطير.
وبحسب "رويترز"، فقد أفادت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أمس أن مخزونات الخام زادت خمسة ملايين برميل في الأسبوع الماضي، مقارنة بتوقعات المحللين لزيادة قدرها 2.8 مليون برميل.
وارتفعت واردات الولايات المتحدة من النفط الخام الأسبوع الماضي بواقع 1.069 مليون برميل يوميا، وقالت إدارة معلومات الطاقة "إن مخزونات الخام في مركز التسليم في كاشينج في ولاية

أوكلاهوما زادت 1.419 مليون برميل."
وارتفع استهلاك الخام في مصافي التكرير 329 ألف برميل يوميا، وزاد معدل تشغيل المصافي 2.3 نقطة مئوية، وهبطت مخزونات البنزين 2.8 مليون برميل، في حين توقع محللون انخفاضا يبلغ مليوني برميل.
وأظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة أن مخزونات نواتج التقطير، التي تشمل الديزل وزيت التدفئة، تراجعت 1.9 مليون برميل، بينما كانت التوقعات تشير إلى انخفاضها بواقع 1.4 مليون برميل.
وكان المعهد الأمريكي للبترول قد أعلن أن مخزونات النفط في الولايات المتحدة ارتفعت 4.5 مليون برميل خلال الأسبوع المنتهي في السابع عشر من آذار (مارس)، بينما أشارت توقعات مسح "بلاتس" إلى ارتفاع قدره مليونا برميل.
وعلى النقيض، تراجعت مخزونات البنزين 4.9 مليون برميل خلال الأسبوع الماضي، في حين هبطت مخزونات نواتج التقطير – التي تشمل وقود التدفئة والديزل – 833 ألف برميل.
وزادت الشركات الأمريكية عدد حفارات النفط للأسبوع التاسع على التوالي ليستمر تعاف من المتوقع أن يعزز الإنتاج الصخري بأكبر قدر على مدى ستة أشهر في نيسان (أبريل).(
وقالت "بيكر هيوز" لخدمات الطاقة "إن الشركات أضافت 14 حفارة نفطية في الأسبوع المنتهي 17 آذار (مارس) ليصل العدد الإجمالي إلى 631 وهو أعلى مستوى منذ أيلول (سبتمبر) 2015، وكان عدد حفارات النفط العاملة في الأسبوع المماثل قبل عام 387.
وهوى عدد الحفارات وفقا لتقارير "بيكر هيوز" من مستوى قياسي مرتفع بلغ 1609 في تشرين الأول (أكتوبر) 2014 إلى أدنى مستوى في ست سنوات عند 316 في أيار (مايو) 2016 مع انهيار سعر الخام الأمريكي من أكثر من 107 دولارات للبرميل في حزيران (يونيو) 2014 إلى نحو 26 دولارا في شباط (فبراير) 2016.

كبار مشتري الغاز المسال في العالم يتحالفون لتحسين شروط العقود

يتحالف أكبر مشتري الغاز الطبيعي المسال في العالم معا للحصول على عقود توريد أكثر مرونة، في خطوة قد تميل بميزان القوة بدرجة أكبر لمصلحة المشترين على حساب المنتجين.
وبحسب "رويترز"، فقد وقعت مؤسسة كوريا للغاز "كوجاس" مذكرة تفاهم في منتصف آذار (مارس) مع "جيرا" اليابانية ومؤسسة النفط البحري الوطنية الصينية "سنوك" لتبادل المعلومات ومن أجل التعاون في الشراء المشترك للغاز الطبيعي المسال.
ووفقا لبيانات من شركة استشارات الطاقة "وود ماكنزي"، فإن اليابان والصين وكوريا الجنوبية هي أكبر مستورد للغاز المسال في العالم، حيث تستحوذ الدول الثلاث على نحو 55 في المائة من المشتريات العالمية.
ويتحالف أكبر مشتري الدول الثلاث معا لانتزاع تنازلات من المنتجين ستعطيهم مزيدا من المرونة في الإمدادات مثل حق إعادة بيع الواردات إلى أطراف ثالثة وهو ما لا تسمح به الشروط الحالية لما يسمى بقيود الوجهات.
وقال أتسو ساواكي المتحدث باسم "جيرا"، "أنشأنا منصة للتشارك والمناقشة وحل قضايانا المشتركة مثل ممارسات نشاط الغاز المسال التقليدية بما في ذلك قيود الوجهات."
وسيضغط التحالف غير التقليدي لثلاثة مشترين من ثلاث دول على المصدرين مثل قطر وأستراليا وماليزيا الذين يفضلون ربط العملاء بعقود توريد ثابتة تمتد لعشرات السنين تلزم المشترين بشراء كميات محددة شهريا بصرف النظر عن الطلب ودون الحق في إعادة بيع الإمدادات غير الضرورية إلى مستخدمين نهائيين آخرين.
وأنعش ارتفاع الطلب الصيني على الغاز الطبيعي المسال آمال القطاع بأن تزول تخمة المعروض التي تسببت في هبوط الأسعار في وقت أقرب مما كان متوقعاً، وفق بيانات نشرتها الإدارة العامة

للجمارك الشهر الماضي.
وأظهرت البيانات أن واردات الصين من الغاز الطبيعي المسال في كانون الثاني (يناير) زادت 39.7 في المائة على أساس سنوي إلى 3.44 مليون طن.
وهذا هو ثاني أعلى مستوى شهري للواردات بعد معدل قياسي بلغ 3.73 مليون طن في كانون الأول (ديسمبر) الماضي، وأدى معدل النمو الكبير للواردات في عام 2016 إلى تقدم الصين على كوريا الجنوبية لتصبح ثاني أكبر مستورد للغاز الطبيعي المسال في العالم بعد اليابان.
ويعول قطاع الغاز الطبيعي المسال على الطلب المتنامي للصين لإنهاء تخمة المعروض العالمي التي نتجت عن موجة من الإنتاج الجديد، ولا سيما في أستراليا والولايات المتحدة. ودفعت تخمة المعروض أسعار الغاز الطبيعي المسال في سوق آسيا الفورية إلى الانخفاض بنحو 70 في المائة منذ الذروة التي بلغتها في عام 2014 إلى 6.40 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.
وبعيداً عن الصين يأمل المنتجون أن يساعد ارتفاع الطلب في جنوب آسيا وجنوب شرقيها أيضاً على استيعاب موجة الإنتاج الجديد، وتوقعت شركة "رويال دتش شل" أكبر مورد للغاز الطبيعي المسال في العالم زيادة الطلب على الغاز المسال في جنوب شرقي آسيا ليتجاوز 50 مليون طن سنوياً بحلول عام 2035 ارتفاعاً من عشرة ملايين طن سنوياً في الوقت الحالي.
وأظهرت دراسة نشرتها "شل" البريطانية للنفط والغاز أن الطلب العالمي على الغاز بلغ 265 مليون طن في 2016، وتنتج قطر حاليا 77 مليون طن من الغاز سنويا، ما يجعلها تتحكم في نحو 30 في المائة من السوق العالمية.

النفط يرتفع مع خفض إمدادات السعودية لأمريكا رغم استمرار تخمة المعروض
ارتفعت أسعار النفط اليوم بدعم من انخفاض الصادرات السعودية إلى أمريكا لكن الأسواق عموما تظل تحت ضغط جراء وفرة معروض الوقود. وزاد خام القياس العالمي مزيج برنت في العقود الآجلة 9 سنتات عن الإغلاق السابق ليصل إلى 50.65 دولار للبرميل. وارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي في العقود الآجلة 15 سنتا إلى 47.85 دولار للبرميل. ويتجه برنت لتكبد خسارة أسبوعية تقارب 2.1 % بينما يتجه الخام الأمريكي للهبوط نحو 1.9 %. وقال تجار إن الزيادة جاءت بعدما قالت السعودية إن صادراتها من الخام إلى أمريكا ستنخفض بنحو 300 ألف برميل يوميا بين فبراير ومارس.
لكن الصادرات السعودية إلى عدد آخر من كبرى المناطق المستهلكة للخام تظل مرتفعة رغم جهود منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) بالتعاون مع منتجين خارجها مثل روسيا لخفض الإنتاج بواقع 1.8 مليون برميل يوميا خلال النصف الأول من العام. وأظهرت بيانات رويترز أن شحنات أوبك إلى آسيا أكبر المناطق المستهلكة للنفط وأسرعها نموا بلغت 17.6 مليون برميل يوميا في مارس لترتفع أكثر من 5 % منذ يناير حين بدأ سريان اتفاق خفض الإنتاج رسميا في علامة على أن أوبك تستثني عملاءها الرئيسيين من تخفيضات الإمدادات. ويقول التجار إن أسعار النفط معرضة لتسجيل المزيد من الانخفاض ما لم تمدد أوبك اتفاق الخفض بعد يونيو أو تطبق تخفيضات أكبر.

- **دار الخليج الاقتصادى – الجمعة 24.03.2017**
  - تحالف مشتري الغاز لتحسين العقود
  - أعضاء «أوبك» يواصلون تأكيد رغبتهم في تمديد الاتفاق - تعافي النفط يتسم بالحذر مع قلق الأسواق بشأن خفض المعروض

التفاصيل:

تحالف مشتري الغاز لتحسين العقود
يتحالف أكبر مشتري الغاز الطبيعي المسال في العالم معاً للحصول على عقود توريد أكثر مرونة، في خطوة قد تميل بميزان القوة بدرجة أكبر لصالح المشترين على حساب المنتجين.
وقالت مؤسسة كوريا للغاز (كوجاس) يوم الخميس إنها وقعت مذكرة تفاهم في منتصف مارس/ آذار مع جيرا اليابانية ومؤسسة النفط البحري الوطنية الصينية (سنوك)، لتبادل المعلومات ومن أجل «التعاون في الشراء المشترك للغاز الطبيعي المسال.«
واليابان والصين وكوريا الجنوبية أكبر المستوردين للغاز المسال في العالم، حيث تستحوذ الدول الثلاث على نحو 55 بالمئة من المشتريات العالمية، وفقاً لبيانات من شركة استشارات الطاقة وود ماكينزي.
ويتحالف أكبر مشتري الدول الثلاث معاً لانتزاع تنازلات من المنتجين، ستعطيهم مزيداً من المرونة في الإمدادات مثل حق إعادة بيع الواردات إلى أطراف ثالثة، وهو ما لا تسمح به الشروط الحالية لما يسمى بقيود الوجهات.
وقال أتسو ساواكي المتحدث باسم جيرا «أنشأنا منصة للتشارك والمناقشة وحل قضايانا المشتركة، مثل ممارسات نشاط الغاز المسال التقليدية بما في ذلك قيود الوجهات.«
سيضغط التحالف غير التقليدي لثلاثة مشترين من ثلاث دول على المصدرين مثل قطر وأستراليا وماليزيا، الذين يفضلون ربط العملاء بعقود توريد ثابتة تمتد لعشرات السنين، تلزم المشترين بشراء كميات محددة شهرياً بصرف النظر عن الطلب ودون الحق في إعادة بيع الإمدادات غير الضرورية إلى مستخدمين نهائيين آخرين.

أعضاء «أوبك» يواصلون تأكيد رغبتهم في تمديد الاتفاق - تعافي النفط يتسم بالحذر مع قلق الأسواق بشأن خفض المعروض
ارتفعت أسعار النفط من أدنى مستوياتها في أربعة أشهر امس لكن التعافي يتسم بالحذر في ظل قلق المستثمرين من أن تخفيضات المعروض التي تقودها أوبك لم تنجح حتى الآن في تقليص مخزونات الخام الأمريكية المرتفعة عند مستويات قياسية.
وسجل خام برنت 50.80 دولار للبرميل بزيادة 0.32% عن الإغلاق السابق.
وزاد الخام الأمريكي نايمكس 0.37 % إلى 48.22 دولار.
لكن برنت ما زال دون أعلى مستوى للعام فوق 58 دولارا الذي سجله بعد فترة وجيزة من أول يناير/ كانون الثاني عندما بدأ تنفيذ اتفاق منظمة البلدان المصدرة للبترول والمنتجين غير الأعضاء في أوبك على خفض الإمدادات 1.8 مليون برميل يومياً.
واستمر ارتفاع المخزونات العالمية منذ ذلك الحين. وأظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أمس الاول قفزة فاقت التوقعات بمخزونات الولايات المتحدة بلغت خمسة ملايين برميل الأسبوع الماضي لتصل إلى 533.1 مليون برميل.
أظهرت بيانات امس أن السعودية حافظت على موقعها كأكبر مورد للنفط إلى الصين في فبراير/ شباط بعد شهرين من بدء خفض إنتاج أوبك مع ارتفاع الشحنات القادمة من المملكة خمسة بالمئة على أساس يومي مقارنة مع مستواها في يناير/ كانون الثاني.
ووفقا لبيانات الإدارة العامة للجمارك الصينية فقد استوردت الصين 4.77 مليون طن من النفط الخام من السعودية توازي نحو 1.24 مليون برميل يومياً خلال فبراير/ شباط.

وهذا ارتفاع من 1.18 مليون برميل يومياً استوردتها الصين من المملكة الشهر الماضي. لكن واردات الصين من السعودية هبطت 12.9 بالمئة في فبراير/ شباط مقارنة مع نفس الفترة قبل عام.
وكانت روسيا ثاني أكبر مورد للصين بشحنات حجمها 4.29 مليون طن توازي 1.12 مليون برميل يومياً بزيادة 4.5 بالمئة عن مستواها قبل عام و3.7 بالمئة مقارنة مع مستوى الواردات في يناير/ كانون الثاني البالغ 1.08 مليون برميل يومياً.
وأظهرت البيانات أن أنجولا جاءت في المركز الثالث مع انخفاض صادراتها 32 بالمئة إلى معدل يقل قليلا عن 850 ألف برميل يوميا.
اتفقت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) على خفض إنتاجها نحو 1.2 مليون برميل يوميا اعتبارا من أول يناير/ كانون الثاني لمدة ستة أشهر في أول خفض في ثماني سنوات. واتفقت روسيا ومنتجون آخرون من خارج أوبك على خفض الإنتاج بنصف ذلك القدر.
وقالت مصادر في المنظمة إن منتجي أوبك يفضلون على نحو متزايد تمديد اتفاق خفض معروض الخام إلى ما بعد يونيو/ حزيران سعياً لتحقيق التوازن في السوق.
وارتفع الإنتاج في الولايات المتحدة أكثر من ثمانية بالمئة منذ منتصف 2016 إلى ما يزيد على 9.13 مليون برميل يومياً إلى مستويات مماثلة لتلك المسجلة في أواخر 2014 حين بدأ تراجع سوق النفط.
وزادت واردات الصين من العراق وإيران الشهر الماضي مقارنة مع نفس الفترة قبل عام وارتفعت الشحنات القادمة من العراق 12 بالمئة لتبلغ 788 ألفا و830 برميلاً يومياً وارتفعت الواردات من إيران 12 بالمئة إلى 657 ألفاً و900 برميل يومياً.
ودعم الطلب القوي لشركات تكرير النفط المستقلة في الصين الواردات من البرازيل لتزيد لنحو مثليها في فبراير/ شباط مقارنة مع مستواها قبل عام وتبلغ 405 آلاف و930 برميلاً يومياً.
وارتفع إجمالي واردات الصين من النفط الخام ليبلغ ثاني أعلى مستوى على الإطلاق في فبراير/ شباط عند 8.29 مليون برميل يومياً.

نتائج سيئة لـ«سنوك«
من جهة ثانية أعلنت شركة إنتاج النفط والغاز البحري الصينية سنوك أسوأ نتائج سنوية لها منذ 2011 على الأقل حيث هوت إيرادات أنشطة النفط والغاز الأساسية 17 بالمئة العام الماضي.
لكن سنوك تتوقع زيادة الإنتاج في 2017 مع انتعاش أسعار الخام.
وقالت سنوك إن صافي الربح بلغ 637 مليون يوان (92.5 مليون دولار) في 2016 بانخفاض نحو 97 بالمئة من 20.2 مليار يوان في 2015.
وتراجع إجمالي إيرادات النفط والغاز إلى 121 مليار يوان من 147 مليار يوان في 2015.
وقال جوردون كوان المحلل لدى نومورا للأبحاث «استطاعت سنوك اقتناص ربح ضئيل بفضل كفاءة إدارة التكاليف وانتعاش سعر النفط خلال الربع الرابع«.
تأتي النتائج الضعيفة للشركة العام الماضي مع قيام سنوك بتقليص استثمارات المنبع وخفض الإنتاج في ظل تراجع أسعار النفط والغاز.
وقالت الشركة المملوكة للدولة إن سعر بيع إنتاجها من النفط بلغ 41.40 دولار للبرميل في 2016 بانخفاض 19 بالمئة عن 2015. وانخفضت أسعار الغاز الطبيعي 14.6 بالمئة عن السنة السابقة.
وتراجع إجمالي إنتاج النفط والغاز 3.8 بالمئة إلى 476.9 مليون برميل من المكافئ النفطي في أول انخفاض منذ 2012.